المقدمة

تُعد التنمية من أساسيات بناء الدول في العصر الحديث ولاسيما التنمية السياسية فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ أن بناء الدول المتطورة سياسياً تستند على الديمقراطية وأدواتها المتمثلة بالمشاركة السياسية والانتخابات الحرة النزيهة، والتداول السلمي للسلطة والتي ينتج عنها الاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان وبناء النظام المؤسسي الذي يستطيع أداء وظيفة بناء مجتمع متطور؛ لأنّ المشاركة السياسية تمثل مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي, أن موروث الدولة العراقية منذ تشكيلها من البنى والمرتكزات والمؤسسات والهياكل والقوى البشرية والمادية, وما آلت إليها الأوضاع من استبداد وحروب وديون متراكمة، وغياب الحقوق والحريات الأساسية والعجز الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي تجعل التنمية السياسية العامل الأساس والجوهري لإعادة بناء الدولة بوصفها القاعدة المؤسسية التي تؤطر العمل السياسي, والتلاحم المجتمعي والمشاركة الفاعلة وبناء دولة ديمقراطية تنبذ احتكار السلطة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنّها تتضمن موضوعاً أساسياً متمثلاً بعملية التنمية السياسية التي لا تتم إلا في جو ديمقراطي، الذي يسمح بالتعددية الحزبية؛ ذلك لأنّ الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد لا تسمح بنمو الآراء السياسية لأنها تعمل بفكر واحد ولا تسمح بظهور أفكار جديدة تشاركها، وما تمثله عملية التنمية السياسية من تحديث وإستقرار أي نظام سياسي، إذ أنّ الغاية الأساسية للتنمية السياسية تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع فيها المواطن بالحقوق والضمانات الأساسية من خلال تعزيز قدرة النظام السياسي في توظيف البنى والمؤسسات للممارسة الديمقراطية.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من أن قضية التنمية السياسية قضية مهمة وحيوية في العراق بعد عام 2003 ينبغي معرفة طبيعتها والحيز المتحقق منها وأثرها في حقوق الإنسان؟ وهل هناك مشكلة

ما بين حقوق الإنسان والتنمية السياسية؟ وما هي الحلول التي وضعتها السلطة السياسية؟ وكي يتسنى للباحث معالجة المشكلة لابد من طرح مجموعة أسئلة ذات صلة بموضوع الدراسة:

1- ما هي التنمية السياسية وحقوق الإنسان ؟
2- ما هي النظريات المعنية بتفسير التنمية السياسية ؟
3- ما هي المقومات التي تعزز من دور التنمية السياسية في العراق .
4- ما التحديات والعقبات التي تواجه التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 ؟
5- التجربة السياسية في العراق بعد عام 2003 وانعكاسها على التنمية السياسية .
6- ما هو مستقبل التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 ؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها يوجد علاقة طردية ما بين التنمية السياسية بوصفها متغير أساس وحقوق الإنسان في العراق بعد عام 2003 بوصفه متغيراً تابعاً, وكلما كانت التنمية السياسية متقدمة, كانت حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والفكرية مصانة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل مضمون الدور الذي تؤديه التنمية السياسية في إنجاز عملية التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي عبر التغيرات التي تحدث في المجالات المجتمعية وتدعيم قدرات النظام السياسي، والمشاركة السياسية من خلال توضيح سيرورة عمليات التنمية السياسية في مجال العمل المؤسسي، ودعم الحريات وكيفية التعامل معها وإبراز أهم التحديات والمعوقات التي واجهت عملية التنمية السياسية, ومدى ارتباطها بالحقوق والحريات للمواطن العراقي بعد عام 2003.

منهجية الدراسة:

للتحقق من صحة الفرضية أو من عدمها والإجابة على أسئلة الدراسة, سيعتمد الباحث على أكثر من منهج في تناول هذه الدراسة كإتباع المنهج التاريخي في نقاش العقب الماضية للدولة العراقية، والمنهج التحليلي, لكونها المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسة.

هيكلية الدراسة:

إقتضت الضرورة العلمية للدراسة تناول فصول ثلاثة, فضلاً عن المقدمة والخاتمة تناول الفصل الأول التنمية السياسية وحقوق الإنسان(دراسة في المفاهيم والاتجاهات) عبر تقسيمه على ثلاثة مباحث تتضمن: التأصيل النظري لمفهوم التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص, والنظريات المفسرة لها فضلاً عن مفهوم حقوق الإنسان وتصنيفاته، أمّا الفصل الثاني الذي يحمل عنوان مقومات ومعوقات التنمية السياسية في العراق, فقد تمّ تقسيمه على مبحثين عالج الأول مقومات التنمية السياسية في العراق، وركز المبحث الثاني على معوقات التنمية السياسية في العراق، وخُصص الفصل الثالث لموضوع التغيير السياسي وأثره في التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003، عبّر تقسيمه على ثلاثة مباحث، ركز الأول على واقع التنمية السياسية وحقوق الإنسان في العراق قبل عام 2003، بينما عالج المبحث الثاني موضوع التغيير السياسي بعد عام 2003 وأثره في التنمية السياسية وحقوق الإنسان في العراق، أمّا المبحث الثالث فقد تمّ تخصيصه لبيان الآفاق المستقبلية للتنمية السياسية في العراق بعد عام 2003.